بنك الدوحة
DOHA BANK

إبتكار.
أداء.
اتساق.
إحداث تأثير.

تقرير الحوكمة ٢٠٢١

حضرة صاحـب السمو

الشيخ تميم بن حمـد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

حضرة صاحـب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

حضور عالمي
مع خبرة
مصرفية قوية
من قطر إلى العالم

المحتويات:

٠٨
تقرير الحوكمة
لعام ٢٠٢١

٤٠
تقرير التأكيد
المستقل المحدود

٤٣
تقييم الإدارة
للرقابة الداخلية على
التقارير المالية

٤٦
تقرير التأكيد
المستقل المعقول

تقرير
الحوكمة

تقرير
الحوكمة
٢٠٢١

تقرير الحوكمة
للعام ٢٠٢١

المقدمة

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة والكيانات القانونية المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وكذلك تعليمات السادة مصرف قطر المركزي بهذا الشان، فانه يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة عامه قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، حيث يؤمن بنك الدوحة بأن التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات يعد ضرورة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للبنك وحفظ حقوق اصحاب المصالح وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بطريقة مثلى.

وقد حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة في البنك بما يتلاءم مع متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وذلك من خلال:

١. تحديث وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة.
٢. تحديث وتطبيق ميثاق مجلس الإدارة واللجان الفرعية.
٣. اتباع أفضل الممارسات المتبعة في دولة قطر بهذا الشأن.
٤. تحديث وتطوير النظام الأساسي للشركة كلما اقتضى الامر.

نحن في بنك الدوحة، كما هو موضح في هذا التقرير، نؤكد التزامنا بمتطلبات قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك احكام نظام الحوكمة. وبناء على تقييم الامتثال الذي تم من قبل البنك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، خلص إلى أن البنك لديه الإجراءات الكفيلة للإلتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وان البنك ملتزم بأحكام النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مجلس الإدارة
واللجان المنبثقة عنه

الواجبات والمسؤوليات

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستديمة.

تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة بميثاق المجلس، وقد تم نشر هذه الوثيقة على موقع بنك الدوحة الإلكتروني ووضعها بمتناول المساهمين للاطلاع عليها قبل اجتماع الجمعية العامة. إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحوكمة لهيئة قطر للأسواق المالية والسادة مصرف قطر المركزي وتغطي المجالات التالية:

- الاستراتيجية
- الحوكمة
- الالتزام
- إدارة المخاطر
- نظام الرقابة الداخلية
- الصلاحيات وتفويضها
- التدقيق الداخلي والخارجي
- لجان المجلس
- قواعد سلوك المجلس
- هيكل المجلس
- اجتماعات المجلس
- متطلبات عضوية المجلس

هذا وقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس في الوصف الوظيفي الذي تم إعداده لهذا الغرض. كما طُلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه، علما بأن التزام عضو مجلس الإدارة بتوفير الوقت الكافي ليس التزاما تعاقديا إلا أنه أمر مفهوم ومتعارف عليه من قبل جميع الأعضاء.

وفيما يلي الأهداف الرئيسية لمجلس الإدارة كما هي موضحة في سياسة الحوكمة المعتمدة في البنك:

١. اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها؛

١,١. وضع الإستراتيجية الشاملة للبنك وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها؛

١,٢. تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للبنك واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية؛

١,٣. الإشراف على النفقات الرأسمالية للبنك وتملك الأصول والتصرف بها؛

١,٤. تحديد الأهداف ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في البنك؛

١,٥. المراجعة الدورية الهياكل التنظيفية في البنك واعتمادها فيما يتضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالبنك خاصة وجدات الرقابة الداخلية؛

١,٦. اعتماد دليل اجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف البنك والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا، على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الإتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة ومن بينها تسوية مسؤول اتصال؛

١,٧. إعتماد الخطة السنوية للتدريب والتثقيف بالبنك على أن يتضمن برامج للتعريف بالبنك وانشطتها بالحوكمة وفقاً لهذا النظام

٢. وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها؛

٢,١. وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين ويشمل ذلك إساءة إستخدام أصول البنك ومرافقته وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؛

٢,٢. وضع نظام الافصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح وإستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب اتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للبنك أو أي شركة من مجموعته، فضلاً عن أعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها ، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها؛

٢,٣. التاكد من سلامات الأنظمة المالية والمحاسبية بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية؛

٢,٤. التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر وذلك من خلال تحديد التصور العام من المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية؛

٢,٥. المراجعة السنوية لفعالية اجراءت الرقابة الداخلية في البنك؛

٣. وضع نظام حوكمة خاص بالبنك والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة؛

٤. وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها؛

٥. أن تتماشى السياسات والاجراءات في البنك مع الأنظمة واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين و أصحاب المصالح الآخرين؛

٦. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشتمل الدعوة والإعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البنّد الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده؛

٧. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها؛

٨. التأكد من وجود سياسة للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية، التحليل المالي، والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين؛

٩. وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالبنك يتم تنفيذها من خلال التأكد من ادراج هذه المواضيع ضمن الخطة التدريبية للبنك؛

١٠. اعتماد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك وفقاً لمبادئ هذا النظام وبدون أيّ تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنويا لإقرارها؛

١١. وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها؛

١٢. وضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا.

١٣. يشكل المجلس فور انتخابه وفي أول اجتماع له اللجان المنبثقة عنه ويصدر قرارا بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة ويحدد اختصاصاتها و واجباتها واجراءات عملها.

١٤. بما لايخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

١٥. وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

١٦. بالاضافة الى ذلك يعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بنظام الرقابة الداخلية للبنك على أن يتضمن ذلك المقترح آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات و أقسام البنك، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية.

البيانات المالية

يتم اعداد البيانات المالية من قبل الادارة التنفيذية ويقوم المجلس بمراجعة وتقييم القوائم المالية للبنك والتصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين. هذا ويتم التوقيع على المركز المالي وقائمة الدخل من قبل رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

تقييم المجلس واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية

تجرى عملية التقييم الذاتي من قبل المجلس (من خلال لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة) حيث يقوم المجلس سنوياً بتقييم اداء المجلس واللجان وأداء الأعضاء.

خلال عام ٢٠٢١، قام المجلس بإجراء التقييمات اللازمة وكانت النتائج على الشكل التالي:

الجهة الخاضعة للتقييم	نتائج التقييم
أعضاء المجلس	نتائج تقييم أداء أعضاء المجلس يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات، الخ.
لجان المجلس	نتائج تقييم أداء اللجان الفرعية يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك، والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات الى المجلس، الخ.
الإدارة التنفيذية	نتائج تقييم أداء الإدارة التنفيذية مرضية وفقا لسياسة التقييم المتبعة فى البنك.

المعاملات الجوهرية التي تحتاج الى موافقة المجلس

تتضمن صلاحيات مجلس الادارة الموافقة على التعاملات التالية، على سبيل الذكر لا الحصر:

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي تزيد قيمتها عن صلاحيات اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- الموافقة على السقوف الائتمانية للبلدان وبنوك المراسلين.
- الموافقة على الاستثمارات التي تتجاوز قيمتها صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- الموافقة على الموازنة التقديرية السنوية للبنك.
- الموافقة على النفقات التي تتجاوز صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم.

مهام المجلس وواجباته الأخرى

الاستشارات:

يجوز للمجلس الحصول على استشارة أي خبير أو استشاري مستقل على نفقة البنك ويسمح لأعضاء المجلس بالحصول على استشارات مهنية على نفقة البنك وبموافقة المجلس.

الحصول على الوثائق:

كما هو محدد في ميثاق المجلس، يجب أن يكون لأعضاء المجلس حرية الوصول/الحصول الكامل والفوري على المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك. كما يجب على إدارة البنك التنفيذية تزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بقرارات المجلس.

الترشيح:

أنشأ البنك نظاماً لترشيح أعضاء مجلس الإدارة. ووفقا لمسؤوليات وواجبات لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة، فيتعين عليها ان تأخذ بالاعتبار الشروط والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها بالمرشح حتى يكون عضواً فعّالاً بمجلس الإدارة، وبالتالي فإن اللجنة تحدد المعايير اللازمة لاختيار اعضاء المجلس الجدد.

البرامج التدريبية:

وضع البنك سياسات تتضمن مبادئ توجيهية وتدريبية لأعضاء المجلس الجدد وكذلك خطة لتدريب أعضاء مجلس الإدارة.

الحوكمة:

سيتم إطلاع المجلس على مستجدات ممارسات الحوكمة من خلال الإدارة ولجنة السياسات والترشيحات والحوكمة.

إقالة العضو:

إن العضو الذي يتغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو خمسة اجتماعات غير متتالية سوف يعتبر مستقيلا من منصبة، إلا إذا تم قبول أسباب غيابه من قبل المجلس، ولعضو مجلس الإدارة أن ينسحب من المجلس بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب، وإلا كان مسؤولاً أمام البنك.

التقييم الذاتي:

تم اعتماد النماذج والأدوات اللازمة لإجراء التقييم الذاتي السنوي من قبل المجلس.

المكافآت:

يتولى مجلس الإدارة تقدير مكافآت الإدارة التنفيذية وذلك اعتمادا على مستوى اداء البنك ككل وعلى مدى تحقيق الأهداف المدرجة باستراتيجية البنك.

قرارات المجلس بالتمرير:

أحياناً تصدر قرارات مجلس الإدارة بالتمرير بموافقة أعضاء المجلس كتابياً ويتم عرضها على المجلس لإقرارها في الاجتماع اللاحق وقد تم تعديل النظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بالقرارات التي تصدر بالتمرير للتوافق مع قانون الشركات التجارية.

تشكيل
مجلس الإدارة

تقرير
الحوكمة
٢٠٢١

تشكيل
مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك حاليا من ثمانية اعضاء من اصل تسعة أعضاء حسب النظام الاساسي، ٣ أعضاء تنفيذيين و ٥ أعضاء غير تنفيذيين منهم ٣ اعضاء مستقلين، علما بأن بداية الدورة الحالية للمجلس بدأت بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠، وتستمر لمده ثلاث سنوات من خلال الانتخاب في الجمعية العامة العادية للمساهمين، علما بان الشيخ/ عبد الله بن محمد بن جبرآل ثاني قد تقدم بإستقالته من عضوية مجلس الإدارة وبالتبعية من عضوية لجنة (السياسات والترشيحات والحوكمة) في اجتماع مجلس الإدارة الأول لعام ٢٠٢١. وقد وافق مجلس الإدارة في اجتماعه الأول لعام ٢٠٢١ والذي انعقد بتاريخ ٢٠٢١/٠٢/٠٨ على استقالته.

نورد فيما يلي ملخص عن المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل عضو من أعضاء المجلس الذين تم انتخابهم للدورة الحالية:

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
ممثلاً عن شركة فهد محمد جبر القابضة

- رئيس مجلس الإدارة
- عضو مجلس ادارة تنفيذي، غير مستقل
- رئيس اللجنة التنفيذية: مجلس الإدارة بصدد تعديل تشكيل اللجنة التنفيذية خلال عام ٢٠٢٢
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ يونيو ١٩٩٦ (بصفته الشخصية) و٦ مارس ٢٠١٧ (ممثلاً عن الشركة)
- المؤهل العلمي: خريج الأكاديمية الملكية ساندهيرست، المملكة المتحدة
- الخبره: يعتبر من ابرز رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي
- الملكية المباشرة: ٦٠،٤٠٧،٤٣٣ سهما بنسبة ١،٩٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٦٠،٤٠٧،٤٣٣ سهما بنسبة ١،٩٥% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان

- نائب رئيس مجلس الإدارة
- عضو مجلس ادارة تنفيذي، غير مستقل
- عضو في اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- الخبرة: عضو سابق بغرفة تجارة وصناعة قطر، رئيس مجلس ادارة شركة ادخار للتجارة والمقاولات، ومدير عام شركة الواحة للتجارة والمقاولات
- الملكية المباشرة: ٢٣،٢٥٣،٥٠٣ سهما بنسبة ٧٥،٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٣٩،٢١٨،٥٨٠ سهما بنسبة ١،٢٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات لمجلس الإدارة

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

- العضو المنتدب
- عضو مجلس ادارة تنفيذي، غير مستقل
- رئيس لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة
- عضو اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢١ ديسمبر ١٩٧٨
- المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة مدنية، جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية
- الخبرة: يعتبر من ابرز رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، ورئيس مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار
- الملكية المباشرة: ٣٥,٢٦٣,٤٠٠ سهما بنسبة ١,١٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٣٥,٢٦٣,٤٠٠ سهما بنسبة ١,١٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني

ممثلاً عن شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات

- عضو مجلس إدارة
- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، غير مستقل
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٧ فبراير ٢٠١١
- الخبرة: وزير سابق –الخدمة المدنية وشؤون الإسكان
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة القابضة.
- الملكية المباشرة: ٣١,٠٠٤,٦٦٠ سهما بنسبة ١,٠٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٣١,٠٠٤,٦٦٠ سهما بنسبة ١,٠٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد ناصر محمد على آل مذكور الخالدي

- عضو مجلس إدارة
- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، مستقل
- عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس فى الهندسة الميكانيكية من جمهورية مصر العربية وماجستير فى الإدارة الهندسية من جامعة جورج واشنطن .
- الخبرة: الرئيس التنفيذي لشركة قطر وعمان للاستثمار.
- الملكية المباشرة: ٥,٠٠٠,٠٠٠ سهما بنسبة ٠,١٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٥,٠٠٠,٠٠٠ سهما بنسبة ٠,١٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد أحمد عبد الله الخال

- عضو مجلس إدارة
- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، غير مستقل
- عضو في لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ مارس ٢٠١٤
- المؤهل العلمي: اقتصاد وعلوم سياسية
- الخبرة: عمل سابقاً رئيس قسم التخطيط الاقتصادي بوزارة الخارجية وعمل بوزارة الاقتصاد وسفيراً في ألمانيا واليابان
- الملكية المباشرة: ٢٥,٥٠٧,٦١٠ سهما بنسبة ٠,٨٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٥,٥٠٧,٦١٠ سهما بنسبة ٠,٨٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله

- عضو مجلس إدارة
- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، مستقل
- عضو في لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة وفي لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية من جامعة برادلي – الولايات المتحدة الأمريكية
- الخبرة: شغل عدة مناصب ادارية سابقا منها مدير عام شركة قطر للصناعات التحويلية ، امين عام مساعد في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مدير الشؤون الصناعية بوزارة الصناعة
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، عضو مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار
- الملكية المباشرة: ٤,٠٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,١٣٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٧,٥٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,٢٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات مجلس الإدارة

السيد ناصر خالد ناصر عبد الله المسند

- عضو غير تنفيذي، مستقل
- رئيس لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ٦ مارس ٢٠١٧
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من جامعة جورج تاون – قطر
- الخبرة: نائب رئيس شركة الخور القابضة، ومحلل مالي سابق في جهاز قطر للاستثمار
- الملكية المباشرة: ٢٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,٠١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٢٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,٠١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات مجلس إدارة

عضو مجلس الإدارة المستقل

إن التشكيل الحالي للمجلس يتضمن ٣ اعضاء مستقلين يستوفون متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، حيث لا تزيد ملكية العضو المستقل لأسهم البنك عن ٠,٢٥٪ من رأس مال البنك.

واجبات اعضاء مجلس الإدارة

يدين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بخصائص العناية والولاء والنزاهة ودعم رؤية البنك الشاملة وذلك بما ينسجم مع ميثاق المجلس وقواعد السلوك المهني. كما ويقوم أعضاء المجلس أيضا بممارسة مسؤولياتهم بعلم ودراية لخدمة مصالح البنك، علما بأن اعضاء المجلس يتمتعون بالمعرفة والخبرات والمهارات المطلوبة.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

- على رئيس مجلس الإدارة من خلال تفويض الجهة المعنية في البنك وضع خطة لتنظيم برنامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة؛
- تمثيل البنك لدى الغير وأمام القضاء؛
- إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح؛
- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسيّة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب؛
- الموافقة على جدول أعمال اجتماعاته مع الأخذ بعين الاعتبار أيّة مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس؛
- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعّال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة البنك؛
- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالبنك وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس؛
- ايجاد قنوات التواصل الفعليّ بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس؛
- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البنّاءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين؛ و
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر أو غيرها في ذلك.

واجبات نائب رئيس مجلس الادارة

- يعيّن البنك نائب رئيس مجلس إدارة وفقًا للنظام الأساسي للبنك، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته

واجبات العضو المنتدب

- الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وفقا لأهداف واستراتيجية بنك الدوحة.
- التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة وكاملة لكي يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الرقابة الفعالة وتقديم المشورة.
- التوقيع /التصديق على المراسلات والتقارير والعقود وغيرها من الوثائق نيابة عن بنك الدوحة.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والاستثمارات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الموافقة على الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية والنفقات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية.
- تزويد المجلس ولجان المجلس بالتقارير المطلوبة والإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها والموافقة عليها.
- إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء وأنشطة البنك المختلفة.
- المشاركة في لجان المجلس المختلفة.
- أي مسؤولية إضافية يُعهد له بها من قبل المجلس / رئيس المجلس.

واجبات عضو مجلس الادارة غير التنفيذي او المستقل

- العمل بنشاط على توفير معلومات لأنشطة المجلس على النحو المنصوص عليه في مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة.
- المساعدة في التخطيط الاستراتيجي وعملية التخطيط للأعمال التجارية والتحدي البناء ووضع مقترحات بشأن استراتيجية البنك.
- استعراض أداء البنك بصفة دورية وتقييم أداء الإدارة من حيث تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها.
- مراجعة مدى مصداقية وعدالة البيانات المالية والتحقق من أن الضوابط ونظم إدارة المخاطر سليمة وفعّالة.
- أن يكون له دور ريادي في تطوير سياسات حوكمة الشركات والامتثال لها.
- مساعدة المجلس بشكل فعّال بشأن تطبيق ما ورد في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين.
- المساهمة في المحافظة على مصالح البنك والمساهمين، وخاصة في حالات تضارب المصالح بين الأعضاء التنفيذيين وغيرهم من أعضاء المجلس.
- أن يكون حاضرا لمقابلة المساهمين إذا كان لديهم مخاوف والتي لم يكن بالإمكان حلها أو لا يمكن حلها من خلال الاتصال مع رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو إذا كانت مثل هذه الاتصالات ليست مناسبة.
- العمل كحلقة وصل بشأن إبلاغ المجلس عن مخاوف المساهمين حيثما تكون قنوات الاتصال الأخرى غير ملائمة.
- القيام بمسؤوليات إضافية التي قد يُكلف بها من قبل المجلس / رئيس مجلس الإدارة.
- أن يكون مسؤولا مسؤولية جماعية عن قرارات المجلس وإجراءاته.
- المشاركة في اللجان المختلفة بما في ذلك لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر ولجنة السياسات والترشيحات والحوكمة.

اجتماعات مجلس الإدارة

تماشيا مع النظام الأساسي للبنك، تُعقد اجتماعات مجلس إدارة البنك في مقر المركز الرئيسي للبنك أو أي مكان داخل قطر كما يُقرره رئيس المجلس بشرط أن يكون النصاب القانوني مكتملاً. ويُعقد اجتماع المجلس ٦ مرات على الأقل خلال كل سنة مالية. يُقرر عقد الاجتماعات وفقا لتقويم الأحداث الرئيسية وإغلاق الفترة المالية للبنك. عقد المجلس ٦ اجتماعات خلال عام ٢٠٢١، كانت على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع
الاجتماع رقم ١	٢٠٢١/٠٢/٠٨
الاجتماع رقم ٢	٢٠٢١/٠٤/٠٥
الاجتماع رقم ٣	٢٠٢١/٠٥/٣١
الاجتماع رقم ٤	٢٠٢١/٠٧/٢٧
الاجتماع رقم ٥	٢٠٢١/٠٩/٢٦
الاجتماع رقم ٦	٢٠٢١/١١/٢٨

مكافآت المجلس

مع نهاية كل عام وقبل اجتماع الجمعية العمومية تتاح المكافآت المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة للمساهمين من أجل مناقشتها والموافقة عليها استنادا الى سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة *. تجدر الاشارة تم دفع مكافآت للمجلس باجمالي ١٢/٦٩٧ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢٠. أما مكافآت مجلس الإدارة لعام ٢٠٢١، فلا يزال الأمر تحت الدراسة والاعتماد من قبل الجمعية العامة للمساهمين خلال عام ٢٠٢٢.

* ملحق تم نشره على الموقع الالكتروني للبنك خاص بسياسة المكافآت لاعضاء مجلس الادارة.

الإدارات التابعة للمجلس

المستشار القانوني وأمين سرّ مجلس الإدارة:

السيد/ مختار الحناوي

التحق السيد مختار الحناوي ببنك الدوحة عام ٢٠٠٢ كمستشار قانوني لمجلس الإدارة وتم تعيينه أمينَ سرٍّ لمجلس الإدارة عام ٢٠٠٧ ولديه خبرة تزيد عن ٣٤ عاماً وعمل في مكاتب المحاماة قبل التحاقه بالبنك.

السيد مختار الحناوي حاصل على شهادة ليسانس حقوق من جامعة عين شمس منذ عام ١٩٨٧ وعلى دبلوم في القانون عام ١٩٨٨ ويفي بجميع متطلبات النظام المتعلقة بشغله لهذا المنصب.

يقوم المستشار القانوني لمجلس الإدارة بدور أمين سر المجلس، ويحتفظ بجميع وثائق المجلس ويدير جميع الإجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس المجلس ومع ذلك، يمكن لجميع الأعضاء الحصول على خدمات أمين سرّ المجلس.

رئيس إدارة التدقيق الداخلي:

السيد/ محمد داوود

التحق السيد/ محمد داوود ببنك الدوحة في عام ٢٠١٢ كنائب مدير إدارة التدقيق الداخلي وعين رئيس لدائرة التدقيق الداخلي عام ٢٠١٦ ولديه خبرة تزيد عن ٢٩ عاماً في مجال المصارف والمؤسسات المالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ محمد داوود حاصل على درجة الدكتوراه في التمويل.

رئيس إدارة الالتزام بالإنابة:

السيد/ غوث بن إكرام

التحق السيد/ غوث بن إكرام ببنك الدوحة عام ٢٠٠٧ كمدير لوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعُين رئيساً لإدارة الالتزام بالإنابة عام ٢٠٢٠ ولديه خبرة تزيد عن ٢١ عاماً، وقد عمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ غوث بن إكرام حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

الادارة التنفيذية

تتمثل الادارة التنفيذيه في البنك من الرئيس التنفيذي ومساعديه ورؤساء الدوائر التنفيذية. وفيما يلي السيرة الذاتية للرئيس التنفيذي ومسؤولي الدوائر، علما بان اي من المسؤولين لا يملكون اي مساهمات او حصص في اسهم البنك.

الرئيس التنفيذي:

السيد/ راهافان سيتارامان

التحق السيد/ سيتارامان ببنك الدوحة عام ٢٠٠٢ كمساعد مدير عام، ومن ثم عُيّن رئيساً تنفيذياً للبنك عام ٢٠٠٧ وحتى تاريخه، ولديه خبرة تزيد عن ٤١ عاماً، وقد عمل في عدة بنوك ومؤسسات قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ سيتارامان حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من الهند، وهو محاسب قانوني معتمد، وحاصل أيضاً على عدة شهادات دكتوراه فخرية من عدة جامعات رائدة في العالم من بينها ٣ شهادات دكتوراه في الفلسفة PHD.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية التجارية:

السيد/ علاء عزمي ابو مغلي

التحق السيد/ علاء عزمي ابو مغلي ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ متولياً منصب مساعد مدير عام ولديه خبرة تزيد عن ٢٨ عاماً في مجال البنوك وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ علاء عزمي ابو مغلي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

رئيس المجموعة المالية بالانابة:

السيد/ سانجيي جين

التحق السيد/ سانجيي جين ببنك الدوحة عام ٢٠٠٦ متولياً منصب مدير في المجموعة المالية ولديه خبرة تزيد عن ٣١ عاماً وعمل في عدة مؤسسات قبل التحاقه ببنك الدوحة، وتم تعيينه كرئيس المجموعة المالية بالانابة خلال عام ٢٠٢١.

السيد/ سانجيي جين حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم وزميل في معهد المحاسبين القانونيين.

رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات والعمليات:

السيد/ بيتر جون كلارك

التحق السيد/ بيتر جون كلارك ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ كرئيس مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات ولديه خبرة تزيد عن ٢١ عاماً في مجال البنوك وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ بيتر جون كلارك حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية.

رئيس مجموعة الإستراتيجية والأداء المؤسسي والتسويق:

الشيخ/ محمد عبد الله محمد آل ثاني

التحق الشيخ/ محمد عبد الله محمد آل ثاني ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ كرئيس مجموعة الإستراتيجية والأداء المؤسسي والتسويق ولديه خبرة تزيد عن ٢٧ عاماً وعمل بعدة مناصب في القطاع المالي وقطاعات أخرى قبل التحاقه ببنك الدوحة.

الشيخ/ محمد عبد الله محمد آل ثاني حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم.

رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة:

الشيخ/ محمد فهد محمد آل ثاني

التحق الشيخ/ محمد فهد آل ثاني ببنك الدوحة في عام ٢٠١٣ كرئيس وحدة تمويل ولديه خبرة مصرفية سابقة في مؤسسات مالية مختلفة وقد تولى منصب رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة خلال عام ٢٠١٧.

الشيخ/ محمد فهد محمد آل ثاني حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد:

السيد/ بريك علي المري

التحق السيد/ بريك ببنك الدوحة عام ٢٠١٥ متولياً منصب إدارة رقابة الفروع ولديه خبرة تزيد عن ٢٥ عاماً وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة، وقد تولى منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام ٢٠١٩.

رئيس مجموعة الخزينة والاستثمار:

السيد/ غودني ادالستينسون

التحق السيد/ غودني ادالستينسون ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ كرئيس إدارة الخزينة ولديه خبرة تزيد عن ٢٣ عاماً منها ١٢ سنه في مؤسسات مصرفية ومالية مختلفة قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ غودني ادالستينسون حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية بالإنابة:

السيد/ أندريه ليون سنيمان

التحق السيد/ أندريه ليون سنيمان ببنك الدوحة عام ٢٠١٥ كممثل رئيسي لمكتب البنك التمثيلي بجنوب أفريقيا، وقد تدرج بالمناصب وصولاً الى رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية بالإنابة. السيد/ أندريه ليون سنيمان لديه خبرة تزيد عن ٢٢ عاماً في مجال البنوك وهو حاصل على بكالوريوس في الرياضيات.

رئيس إدارة المخاطر بالانابة:

السيد/ طاهر الآغا

التحق السيد/ طاهر الآغا ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ متولياً منصب مدير ادارة رقابة الائتمان والبنية التحتية للمخاطر ولديه خبرة تزيد عن ٢٤ عاماً في مجال البنوك وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة، وتم تعيينه كرئيس ادارة المخاطر بالانابة خلال شهر ديسمبر من عام ٢٠٢١، خلفا لرئيس الادارة السابق السيد/ ابهيك جوسوامي والذي استقال من البنك خلال ذلك الشهر.

السيد/ طاهر الآغا حاصل على شهادة ماجستير في ادارة الاعمال.

مكافآت الإدارة العليا

يعتمد المجلس في تنظيم عملية تقييم أداء الإدارة العليا على مدى تحقيق الأهداف التي وضعت باستراتيجية البنك. ووفقاً لسياسة المكافأة القائمة على الأداء* ونتائج تقييم الأداء والنتائج التي يحققها البنك، يتم تحديد المكافآت والمزايا الإضافية والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. بلغ اجمالي مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠٢٠ كذلك ماتم دفعه خلال عام ٢٠٢١ ما قيمته ٤,٢٦١,٣٩٠ ريال قطري. علماً بأنه سيتم تحديد مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠٢١ واعتمادها من قبل مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٢.

فصل منصبي رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي

إن مهام ومسؤولية وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مفصولتين في البنك، وقد تم توضيح الأدوار والمسؤوليات في الوصف الوظيفي الخاص بكل منهما. ويُحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالبنك، ولا يجوز لرئيس مجلس الادارة أن يكون عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

تضارب المصالح وتداول المطلعين

وضع بنك الدوحة عدة ضوابط لمنع حدوث حالات تضارب المصالح وخاصة أن البنك اعتمد سياسة تضارب المصالح ضمن سياسات الحوكمة، وذلك لمنع الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار أعضاء مجلس الادارة، أو الرئيس التنفيذي، أو الموظفين أثناء ادائهم لوظيفتهم بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصيا، أو تهم أحد أقاربه، أو أصدقاءه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه لوظيفته باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار.

كما اعتمد البنك سياسة لتحديد المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بنشاطات تداول المطلعين حيث أن أسهم بنك الدوحة مدرجة في بورصة قطر، وتعد تلك السياسة امتدادا لسياسة السرية وتنطبق على جميع الموظفين وعائلاتهم (من الدرجة الأولى) وأعضاء مجلس الإدارة الذين هم مُطلعون على معلومات البنك قبل الإفصاح عنها.

التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

يعتبر أي موظف أو عضو مجلس إدارة بشكل عام طرف ذو علاقة عند إجراء عمليات تجارية لبنك الدوحة مع أحد أفراد الأسرة أو مع أي تجارة يعمل فيها أحد أفراد العائلة.

موافقات التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم مراجعتها مسبقا من قبل مجلس ادارة البنك، ومن ثم يتم عرض المعاملات الكبرى على الجمعية العمومية للموافقة عليها بأغلبية الأصوات في غياب الاطراف ذوي العلاقة وذلك بموجب متطلبات وتعليمات هيئة قطر للاسواق المالية.

الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة

يقوم البنك بالافصاح عن الاطراف الهامة ذات العلاقة ومعاملاتهم في بياناته المالية، وكذلك يقوم مجلس الادارة قبل اسبوع على الاقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بتقديم كشفا تفصيليا بالتعاملات والصفقات التي يبرمها البنك مع الأطراف ذات العلاقة.

* ملحق تم نشره على الموقع الالكتروني للبنك خاص بسياسة المكافأة القائمة على الأداء.

لجان المجلس

تقرير
الحوكمة
٢٠٢١

أنشئت لجان المجلس لمساعدة أعضاء المجلس على القيام بواجباتهم، حيث تم إعداد مسؤوليات وواجبات كل لجنة، كما تم توضيح واجبات وصلاحيات كل منها وفقاً لتعليمات السادة مصرف قطر المركزي ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وممارسات الحوكمة الرائدة.

يوجد لدى البنك ٣ لجان تابعة لمجلس الإدارة على النحو التالي:

- لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة
- اللجنة التنفيذية

لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر

العضوية

- السيد ناصر خالد عبد الله المسند
  عضو مجلس إدارة مستقل (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة.
- السيد/ عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله
  عضو مجلس إدارة مستقل، حضر ٦ اجتماعات للجنة.
- السيد ناصر محمد على ال مذكور الخالدي
  عضو مجلس إدارة مستقل، حضر جميع اجتماعات اللجنة.

علما بان السيد احمد عبدالله احمد الخال كان عضوا في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر حتى تاريخ ٢٠٢١/٠٢/٠٨، ولم يحضر اي اجتماع للجنه خلال العام ٢٠٢١.

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوب حسب نظام الحوكمة المعتمد هو ٦ اجتماعات تم عقد ٧ اجتماعات خلال عام ٢٠٢١.

اهم الواجبات والمسؤوليات

- مراجعة نظام الرقابة الداخلية للبنك عند إعداده أو تحديثه او اذا تطلب الامر ومن ثم عرض توصياتها بهذا الشأن على المجلس، بالاضافة الى تنفيذ تكليفات المجلس بشأن الرقابة الداخلية للبنك.
- الإشراف على أعمال الرقابة المالية والداخلية وإدارة المخاطر لاسيما البرامج التدريبية الخاصة التي يعدها البنك، والتأكد من الالتزام بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية ومتطلباتها.
- مراجعة تعاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة ومدى خضوعها والتزامها بالضوابط الخاصة بتلك التعاملات.
- التنسيق بين ادارة التدقيق الداخلي بالبنك والمدقق الخارجي.
- تحري الدقة فيما يعرضه البنك على الجمعية العامة وما يفصح عنه من أرقام وبيانات وتقارير مالية.
- دراسة ومراجعة تقارير وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية للبنك ومتابعة ما تم بشأنها.
- النظر في أسس التعاقد مع المدققين الخارجيين وترشيحهم، وضمان استقلالهم في أداء عملهم.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك وإبداء الرأي والتوصية بشأنها للمجلس.
- وضع ومراجعة سياسات البنك بشأن إدارة المخاطر بشكل دوري، أخذا في الإعتبار أعمال البنك، ومتغيرات السوق، والتوجهات الإستثمارية والتوسعية للبنك.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر وإدارتها بالبنك ورفعها للمجلس متضمنة توصياتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر محددة بناءً على تكليف من المجلس أو رئيسه.
- مناقشة المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن المخاطر الخاصة بالتدقيق وعلى رأسها مدى ملاءمة القرارات والتقديرات المحاسبية، وعرضها على المجلس لتضمينها بالتقرير السنوي.

هذا وللجنة أن تطلب نصيحة مهنية مستقلة لإدارة المخاطر والاستعانة بالاستشاريين لمساعدتها على ممارسة مهامها وسلطاتها ومسؤولياتها بطريقة سليمة. كما تقوم اللجنة بمناقشة المدققين الخارجيين بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق الذي يقومون به وفقا لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، إضافة إلى استقلالية وموضوعية المدققين الخارجيين من خلال الحصول على معلومات وبيانات منهم بشأن العلاقة بينهم وبين البنك بما في ذلك خدمات غير التدقيق.

هذا وتراجع اللجنة أيضاً البيانات المالية السنوية وربع السنوية وتطلع على التقرير السنوي للبنك والملاحظات الواردة به والتقارير الرقابية الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى مراجعة التقارير المالية والمحاسبية الهامة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية والمجالات التي تحتاج إلى درجة عالية من الاجتهاد والحكم السليم.

كما وتنظر اللجنة في فعالية إدارة البنك للمخاطر والرقابة الداخلية على التقارير المالية السنوية والمرحلية والتنظيمية وغيرها من التقارير الرقابية بما في ذلك أمن تكنولوجيا المعلومات والحصول على توضيحات من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الرقابة المالية والتشغيلية كافية وتعمل بفاعلية. وتقوم اللجنة بالتأكد من أن البيانات المالية والتقارير الصادرة هي على نحو يتفق مع المعايير والممارسات المحاسبية المحددة من قبل السادة مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى لوائح الإدراج المعمول بها لدى بورصة قطر ومع انظمة الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

تجتمع اللجنة خلال العام بشكل منتظم لمناقشة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر إضافة إلى التقارير الصادرة من المدققين الخارجيين وتقارير تفتيش السادة مصرف قطر المركزي.

كما تستعرض اللجنة عروض الاسعار المقدمة من مدققي الحسابات لمراجعة حسابات البنك في كل سنة مالية وتقدم توصياتها بهذا الشأن لمجلس الإدارة لاختيار مراقب الحسابات الأنسب أو التجديد لمراقب الحسابات الحالي بهدف قيام المجلس برفع توصية للجميعة العامة للمساهمين.

ويتم إبلاغ لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بالقضايا الجوهرية وتقوم اللجنة بالتأكد من إجراء اللازم صوب أي مخالفات وفقاً للسياسة المعتمدة بخصوص الكشف عن المخالفات والانتهاكات.

أهم القرارات

تكليف الادارة التنفيذية بما يلي:

- استكمال تنفيذ كافة التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستمرارية التقيد بها.
- الالتزام التام بمتطلبات نظام الحوكمة، لاسيما فحص وتقييم الضوابط الرقابية وتقديم التقارير في الموعد المحدد، ومعالجة كافة الملاحظات القائمة لدى البنك.
- الاستمرار بمراقبة وتقييم المخاطر التي تواجه البنك في التعرضات الدولية واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط المخاطر وحماية حقوق البنك.
- متابعة التقارير الصادرة عن ادارات التدقيق الداخلي والالتزام والمخاطر لمعالجة كافة الملاحظات والفجوات لادارات البنك المختلفة وفروعه.
- معالجة كافة الملاحظات والفجوات الرقابية التي اوردها المدقق الخارجي ووضع الضوابط الرقابية الكافية لمنع تكرارها.
- اجراء تقييم شامل لاستراتيجية البنك المتبعة بشان المكاتب التمثيلية.
- تصويب كافة الملاحظات التي أوردتها تقارير الجهات التنظيمية/إدارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي، المتعلقة بوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سواء في الإدارة العامة أو الفروع الخارجية للبنك، كما يجب متابعة الإدارات المعنية لاتخاذ إجراءات التصويب اللازمة حيال الملاحظات المتعلقة بها.
- إصدار تعليمات إلى رؤساء الادارات المعنية، لمعالجة جميع المشكلات والفجوات الحرجة التي تم إبرازها في التقرير السنوي لمسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.
- متابعة ادارات البنك المعنية لاستكمال تحديث كافة بيانات العملاء لاسيما تلك المتعلقة بمتطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- تصويب كافة الملاحظات الواردة في التقارير الصادرة عن الجهات الرقابية والمتمثلة في مصرف قطر المركزي، بنك الكويت المركزي، مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، بنك الاحتياط الهندي.

- بذل الجهود المطلوبة لتحسين جودة المحفظة الائتمانية، ومعالجة تركز منح التسهيلات الائتمانية على مستوى العميل او المجموعة وكذلك التسهيلات المتعثرة لاسيما ذات الحجم الكبير.
- الانتهاء من استكمال كافة الجوانب المتعلقة بمشروع استمرارية الأعمال للبنك وفروعه الخارجية.
- معالجة الفجوات المتعلقة بتكنولوجيا امن المعلومات واطار الامن السيبراني وكذلك كافة المخاطر الاخرى ذات الصلة.
- مناقشة تقرير الالتزام الخاص بالشركة التابعة «شركة شرق للتامين» لتقييم مدى التزام الشركة بالتشريعات والتعليمات الصادرة.

المكافآت

بلغت اجمالي بدل جلسات لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر لعام ٢٠٢١ ما قيمته ٢٠٠ الف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة.

لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة

العضوية

- الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
  العضو المنتدب (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة
- السيد/ أحمد عبد الله أحمد الخال
  عضو غير تنفيذي (عضواً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة
- السيد عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله
  عضو مستقل (عضواً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة

علما بان الشيخ عبدالله بن محمد بن جبر ال ثاني كان عضوا في لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة حتى تاريخ ٢٠٢١/٠٢/٠٨، ولم يحضر اي اجتماع خلال العام ٢٠٢١.

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوبة حسب نظام الحوكمة اجتماعان وقد تم عقد ٤ اجتماعات خلال عام ٢٠٢١.

اهم الواجبات والمسؤوليات

تقوم اللجنة بمراجعة الترشيحات إلى عضوية مجلس الإدارة ومتابعة تطبيق حوكمة الشركات لدى بنك الدوحة، كما تقوم أيضاً برصد وترشيح الأعضاء الجدد للمجلس ممن لديهم القدرة على اتخاذ القرارات السليمة نيابة عن البنك والمساهمين. وتأخذ اللجنة بعين الاعتبار توافر العدد الكافي من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم كأعضاء للمجلس، بالإضافة إلى مهاراتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية والشخصية. وتقوم اللجنة بتقييم الأعضاء المرشحين للمجلس استناداً لمعايير منها الاستقامة والحكمة والخبرات المكتسبة والقدرة على تكريس الوقت الكافي لإدارة شؤون البنك.

تقوم اللجنة بالموافقة على سياسات واستراتيجيات البنك ومراجعة إطار عمل مكافآت الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً وضع اللائحة العامة لمكافآت وامتيازات المجلس والرئيس التنفيذي وكبار الموظفين التنفيذيين المرتكزة على أساس تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية ذات المدى الطويل. هذا بالإضافة إلى مراجعة سلم الرواتب والامتيازات الوظيفية الأخرى لموظفي البنك وتقديم توصياتها بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. كما يتم عرض مخصصات وامتيازات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة في نهاية كل سنة مالية للموافقة عليها.

أهم القرارات

- قررت اللجنة بالإجماع تكليف الرئيس التنفيذي بالإشراف المباشر على متابعة تصويب كافة الفجوات الرقابية والملاحظات القائمة بتقرير أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك ورفع تقرير للعضو المنتدب ورئيس اللجنة قبل ٢٠٢١/١٢/٣١ يؤكد تصويب كافة الفجوات والملاحظات على أن يتضمن هذا التقرير بيان بالفجوات والملاحظات وتصنيف

الملاحظة من حيث المخاطر والإدارة المعنية بتصويبها.

- اعتماد ادلة سياسات عمل جديدة ومحدثة للبنك بعدد ٢٤ دليل، من ضمنها ١١ دليل للمكتب الرئيسي وكذلك ١٣ دليل للفروع الخارجية خلال العام ٢٠٢١.
- اعتمدت اللجنة بالإجماع مذكرة الرئيس التنفيذي المرفقة بأجندة الاجتماع بشأن تحسينات مسار إجراءات مراجعة واعتماد أدلة السياسات والإجراءات.

المكافآت

بلغت اجمالي بدل جلسات لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة لعام ٢٠٢١ ما قيمته ٩٠ الف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة.

اللجنة التنفيذية

مجلس الادارة بصدد تعديل تشكيل اللجنة التنفيذية خلال عام ٢٠٢٢ تماشيا مع احدث التعديلات التشريعية ذات الصلة.

العضوية

- الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة.
- السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان
نائب رئيس مجلس الإدارة، حضر جميع اجتماعات اللجنة.
- الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب، حضر جميع اجتماعات اللجنة.

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوب حسب سياسة الحوكمة المعتمد هو ٤ اجتماعات خلال العام أو في أي وقت بناء على طلب رئيس اللجنة وتم عقد ٤ اجتماعات خلال عام ٢٠٢١.

اهم الواجبات والمسؤوليات

- مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل رأس مال البنك والتغييرات المهمة على هيكلي الإدارة والرقابة والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها.
- تسهيل الرقابة الفعالة والسيطرة الشاملة على أعمال البنك من خلال تلقي ومراجعة ائتمان العملاء بشكل عام والفريق المشترك والتعرض للاستثمار.
- الموافقة على منح تسهيلات ائتمانية فوق الحد المسموح به من قبل الإدارة وللحد المُفوضة به اللجنة من قبل المجلس.
- مراجعة مقترحات الائتمان فوق الحد المسموح به للجنة التنفيذية وتقديم توصيات إلى المجلس بشأنها.
- تقديم توصية إلى المجلس لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الحالات المتعلقة بالمديونيات المتعثرة أو الالتزامات بأعلى من الحد المسموح به.
- إجراء المراجعة و على أساس ربع سنوي عن حالة القضايا المعلقة والخاصة بالتقاضي.
- الموافقة على الشراء والإنفاق لمبالغ في حدود التفويض الممنوح إلى اللجنة من قبل المجلس.
- الموافقة على منح التبرعات المالية وغيرها للأنشطة الخيرية بما فيها مصاريف مسؤوليات الشركات الاجتماعية على أساس كل حالة على حدة وفقا لحدود السلطة المفوضة للجنة كما هي موافق عليها من المجلس و كذلك استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- مراجعة وإقرار الاستراتيجية التجارية والاستثمارات ضمن الصلاحيات المفوضة للجنة.
- الإشراف على أداء الاستثمارات الاستراتيجية عن طريق تلقي تقارير دورية من الإدارة وتقديم التقارير إلى المجلس.

أهم القرارات

- اتخاذ قرار ائتماني بشان تسهيلات بعض العملاء والموافقة على توصيات لجنة الائتمان باعادة جدولة تسهيلات بعض العملاء.

- الموافقة على توصيات ادارة تكنولوجيا المعلومات ولجنة العطاءات لمشروع خاص بتكنولوجيا المعلومات تتراوح قيمته ٥/٢١٣ مليون دولار امريكي على مدار ٣ سنوات بحد اقصى.

المكافآت

بلغت اجمالي بدل جلسات اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٢١ ما قيمته ١٢٠،٠٠٠ ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة.

الرقابة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي

الرقابة الداخلية

إن الهدف العام من إجراءات الرقابة الداخلية في البنك هو حماية الأصول ورأس المال وضمان موثوقية السجلات المالية للبنك والشركات التابعة له. اعتمد بنك الدوحة إجراءات رقابة داخلية بحيث تسمح للإدارة بالكشف عن أية أخطاء في الإجراءات أو في حفظ السجلات المالية. يتضمن إطار عمل الرقابة الداخلية في البنك على إقامة إدارات قوية للمالية والمخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي التي تدعم إنشاء إطار عمل قوي للرقابة الداخلية.

يشرف على إطار عمل الرقابة الداخلية لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر، وتقدم إدارات التدقيق والالتزام والمخاطر تقارير دورية إلى اللجنة بشأن ما يلي:

- المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال الخدمات المصرفية المتعلقة بالالتزام والمخاطر القانونية والائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية.
- الالتزام العام للبنك بالقواعد واللوائح.
- توصيات ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي.

تقييم الرقابة الداخلية

يقوم البنك ومن خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بالنظر في اطار عمل الرقابة الداخلية، وتتسلم اللجنه تقارير حول عمل الرقابة الداخلية في ادارة البنك، ومن ثم رفع التوصيات الى مجلس الادارة لتقييمها ولضمان أن إطار عمل الرقابة الداخلية يتم تطبيقه وفقا لصلاحيات الإدارة.

وقد قامت ادارة البنك باتخاذ الخطوات المبيّنة أدناه لتحقيق الالتزام بمتطلبات نظام الحوكمة:

- اعتماد وتطبيق إطار عمل معترف به دوليًا للرقابة الداخلية، وهو إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات (COSO)؛
- إجراء عملية لتحديد النطاق، يتم من خلالها تحديد الحسابات المهمة التي لها تأثير مادي على البيانات المالية وتحديد أوجه ارتباط هذه الحسابات بعمليات الأعمال المختلفة لحصر العمليات الموجودة ضمن النطاق؛
- الانتهاء من إعداد مستندات مثل تلك المتعلقة بفهم عمليات الأعمال ومصفوفة المخاطر والضوابط لكافة العمليات الموجودة ضمن النطاق؛
- تقييم مدى فاعلية التصميم الخاص بالضوابط الرئيسية؛
- تقييم الإدارة بشأن تقييم الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية، وقياس مدى فاعليتها التشغيلية.

لم تحدث انتهاكات رئيسية للرقابة أو أي خروقات للرقابة الداخلية التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك خلال ٢٠٢١.

الالتزام

إن المسؤولية الرئيسية لإدارة الالتزام في البنك هي مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على إدارة مخاطر الالتزام بكفاءة لحماية البنك من تكبد أية خسائر مالية «قد تحدث» بسبب الفشل في الالتزام بالقوانين. وتشمل مخاطر الالتزام المخاطر القانونية / التشريعية إضافة إلى الخسائر المادية ومخاطر السمعة. كما تساعد إدارة الالتزام أيضا كل من مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من مخاطر الالتزام ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى أنها تقوم بدور المنسق ما بين البنك والجهات الرقابية وإطلاع الإدارة على أية مستجدات في القوانين والأنظمة.

التدقيق الداخلي

يمتلك البنك إدارة تدقيق داخلي مستقلة ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر وذلك بشكل دوري. وتدار إدارة التدقيق الداخلي من قبل فريق عمل كفوء يتمتع بالمهارات والتدريب الكافي للقيام بدوره بالشكل المناسب. ويتمتع موظفو دائرة التدقيق الداخلي بصلاحيات الوصول إلى كل أنشطة البنك والمستندات والتقارير اللازمة لاتمام عملهم، ولا يمارس أي من فريق التدقيق اي اعمال مرتبطة بالنشاط اليومي العادي للبنك ويتم تعيين وتحديد جميع المكافآت والامتيازات بإدارة التدقيق من قبل مجلس الإدارة مباشرة.

وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها من خلال خطة تدقيق معتمدة من لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر وتتضمن هذه الخطة على مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لمختلف الفروع والدوائر في البنك.

إدارة المخاطر

يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع دوائر وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه. ويعتبر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هما المسؤولان في نهاية المطاف عن جميع المخاطر التي يتحملها البنك. ولذلك فهما يسعيان دائمًا إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عيّن المجلس عددًا من المهنيين المؤهلين في هذا المجال واعتمد جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قام أيضاً بوضع سقوف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقام بتشكيل اللجان وحدد مسؤولياتها وصلاحياتها.

وفي هذا الإطار تم إيكال آليات العمل بإدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. ويتم تنفيذ إطار الرقابة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

التدقيق الخارجي

يتم سنوياً تجديد/تعيين مدقق الحسابات الخارجي لمراجعة حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين وذلك اعتماداً على توصية يتم تقديمها للجمعية من قبل مجلس الإدارة. هذا ويراعي البنك تعليمات الجهات الرقابية بشأن تعيين مراقب الحسابات بشأن عدد مرات تعيين مراقب الحسابات كما ويقوم مجلس الإدارة بأخذ موافقة السادة مصرف قطر المركزي المسبقة على ترشيح مدقق/ اكثر من مدقق حسابات خارجي للجمعية العامة للمساهمين. ويتم بعد اختيار مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العامة للمساهمين التعاقد مع هذا المدقق ويشترط ضمن هذا التعاقد تقيد المدقق الخارجي بأفضل المعايير المهنية وبذل العناية المهنية المطلوبة عند إجراء التدقيق وكذلك إبلاغ الجهات الرقابية في حال عدم قيام البنك (المجلس) باتخاذ الإجراءات المناسبة بالمسائل المادية والتي تم إثارتها من قبلهم. هذا ويتولى المدقق الخارجي فحص الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر.

يتولى حاليا السادة كي بي ام جي اعمال التدقيق والمراجعة على حسابات البنك بدءاً من عام ٢٠١٧ وحتى تاريخه بما فيها حسابات الفروع الخارجية (باستثناء فروع الهند لعام ٢٠٢١) وحسابات شركة بنك الدوحة للتامين بالاضافة الى حسابات الصناديق الاستثمارية والتقارير الدورية المتعلقة بمتطلبات السادة مصرف قطر المركزي وقد بلغت اتعاب التدقيق لعام ٢٠٢١ مبلغ ٣,٦٥٠,٠٠٠ ريال قطري.

وقد حصلنا على عرضي أسعار من مكتبي تدقيق معروفين تم عرضهما على الجمعية العامة العادية للمساهمين وانتهت باختيار مكتب
السادة كي بي ام جي لمراجعة حسابات البنك عن عام ٢٠٢١.

النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية الجوهرية

لم يتم رفع دعاوي قضائية من قبل مجموعة البنك وشركاته التابعه او ضده ذات تاثير مالي تزيد عن نسبة ٥٪ من حقوق المساهين خلال عام ٢٠٢١.

وسائل الاتصال بالمساهمين

يعتبر بنك الدوحه مساهميه أصحاب مصلحة رئيسية وقد أنشأ البنك دائرة شؤون المساهمين ووحدة علاقات المستثمرين وهما مسؤولتان عن الرد على تساؤلات المساهمين واستفساراتهم وكذلك الاتصال باي مستثمرين في الاسواق وتكون حلقه وصل بينهم وبين ادارة البنك ورئيس مجلس للادارة.

الإفصاحات وحقوق المساهمين

يسعى بنك الدوحة جاهدا لتزويد المساهمين بالبيانات الكافية لتحليل أداء البنك واتخاذ قرارات بشأن انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى مثل أرباح الأسهم. يؤكد بنك الدوحة أن اجتماعات الجمعية العمومية وآلية التصويت المعتمدة هي وفقاً لقانون الشركات التجارية. هذا ويمكن أن يوفر البنك معلومات عامة مثل البيانات المالية وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوانين الداخلية للبنك إلى مساهميه.

الإفصاح عن المخالفات والانتهاكات

للبنك سياسة معتمدة للكشف عن المخالفات والانتهاكات التي قد تؤثر سلباً على البنك. ووفقا لتلك السياسة، فانه في حال وجود بلاغات تثبت صحتها يتم ابلاغ لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بالقضايا الجوهرية التي يثيرها المبلغون في هذه البلاغات وضمن سرية وحماية تامه لهم من خلال بريد الكتروني يتم الوصول اليه فقط من قبل رئيس ادارة التدقيق الداخلي، حيث انه يمكن للموظفين الإبلاغ عن أي شبهة لديهم دون خوف، ويتم النظر في تلك الشبهات وعند الاقتضاء التحقيق فيها وتقديم تقارير عنها الى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر. تعتمد الاجراءات التي يتخذها البنك على طبيعة المخالفة، كما ان اية توصيات صادرة عن لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر يتم اعتمادها من قبل مجلس الادارة.

تجدر الاشارة الى انه تم استلام بلاغ واحد من قبل شخص مجهول الهوية عبر البريد الالكتروني المخصص لقناة الإبلاغ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣ وتم مراسلة ذلك المبلغ للحصول على معلومات اضافية من اجل البحث والتقصي واتخاذ القرار بشان هذا البلاغ، وتم تحويل البلاغ للتحقيق خلال عام ٢٠٢١. وخلال العام ٢٠٢١، تم استلام بلاغ اخر يتعلق بحركات بطاقة ائتمان وتم التحقق من الجهة المبلغة ولم يكن هناك اي حركات مشكوك فيها وتم الرد على العميل بموجب ايميل مؤرخ ٢٠٢١/١٢/٢٢ واغلاق البلاغ، ولم يستلم اي مراسلات اخرى من العميل منذ ذلك التاريخ.

واجب الإفصاح

يلتزم بنك الدوحة بجميع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية حيث يقوم البنك بالإفصاح من خلال بورصة قطر والصحف المحلية وموقع البنك الإلكتروني عن جميع المعلومات المالية وأي أنشطة يقوم بها البنك بشكل شفاف للمساهمين والعامة. هذا ويحرص مجلس إدارة البنك على أن تكون جميع المعلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة. ويتضمن تقرير الحوكمة تفاصيل تشكيل مجلس الإدارة وبيانات الأعضاء واللجان المنبثقة عن المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة أن جميع البيانات المالية يتم إعدادها وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة، كما ويقوم مراقب الحسابات الخارجي للبنك بإعداد تقريره وفقاً لمهام التدقيق الدولية ومتطلباتها وعلى كل المعلومات الضرورية والأدلة والتأكيدات وإجراءات التدقيق المناسبة. وقد قام البنك بتوفير كافة التقارير المالية المرحلية والسنوية للمساهمين بما فيها تقرير الحوكمة.

واجب الحصول على المعلومات

يمتلك بنك الدوحة موقع إلكتروني يُنشر فيه جميع المعلومات الخاصة بالبنك مثل البيانات المالية السنوية والربع سنوية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة بالإضافة للتقرير السنوي وغيرها من المعلومات المتعلقة بإدارة البنك ومجلس الإدارة والمنتجات والخدمات والفروع. ويوجد لدى البنك إجراءات داخلية خاصة بحصول المساهمين على وثائق الشركة

والمعلومات المتعلقة بها علما بانه يتم الاحتفاظ بتفاصيل سجل المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بجمعيات المساهمين

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق لكل مساهم حضور اجتماعات الجمعية العامة. ويحق للمساهم التصويت على قرارات الجمعية العامة ويكون له عدد من الأصوات يعادل اسهمه ويمثل القصّر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً ويكون لكل مساهم مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة.

وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة. يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي او بأي طريقة أخرى تقررها الجمعية العامة ويجب أن يكون التصويت بطريقة الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.

ويجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة بشرط ان يكون الوكيل مساهماً وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد اعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.

وفي جميع الأحوال لا يجوز لاي شخص طبيعي او معنوي ان يمتلك بشكل مباشر او غير مباشر اكثر من ٥٪ من أسهم البنك، ويستثنى من احكام الحد الاقصى للتملك ما تملكه دولة قطر، او مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، والصناديق التابعة للهيئة العامة للتقاعد والتامينات الاجتماعية، وجهاز قطر للاستثمار، وشركة قطر القابضة.

وتنعقد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يحددهما مجلس الإدارة بعد موافقة الجهات الحكومية المختصة، ويجب أن يكون الانعقاد خلال الاشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك، وعليه دعوتها أيضا متى طلب إليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال ولأسباب جدية وذلك خلال خمس عشر يوما من تاريخ الطلب. وتنعقد الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون على الأقل ٢٥٪ من رأس مال البنك.

المعاملة المنصفة للمساهمين

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق كل مساهم حصة معادلة بحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقسمة حسب ما يملكه من أسهم. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد سياسة العلاقات مع المستثمرين، والتي تسلط الضوء على حقوق المساهمين والإجراءات فيما يتعلق بالتعامل مع تصويت المساهمين والحضور والاعتراض والتواصل والحصول على المعلومات وغير ذلك.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

بعد إخطار الجهات الرقابية ذات الاختصاص، يتم الإعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بالصحف المحلية والموقع الالكتروني للبنك، ومن ثم تقوم لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة بعد إغلاق باب الترشيح بدراسة طلبات الترشيح المستلمة من المساهمين ويكون متاح للمساهمين الحصول على جميع المعلومات عن المرشحين للعضوية قبل اجتماع الجمعية العامة من خلال مراجعة البنك والموقع الالكتروني للبنك، وبعد أخذ موافقة الجهات ذات الاختصاص يتم عرض هذه الأسماء على الجمعية العامة العادية للمساهمين لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة من المرشحين لعضوية المجلس. إن النظام الأساسي للبنك أعطى للمساهمين حق التصويت على قرارات الجمعية وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وفقا لقانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ الذي أحال في شأن الشركات المساهمة العامة إلى مبادىء الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع أرباح الأسهم على الجمعية العامة في كل عام وفق سياسة البنك بتوزيع الأرباح المعتمدة من مجلس الإدارة ضمن سياسة الحوكمة ونظام البنك الأساسي، حيث يسمح النظام الأساسي للبنك بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد استقطاع نسبة ١٠٪ من صافي أرباح البنك لتكوين الاحتياطي القانوني، ويجوز للجمعية العامة للمساهمين وقف هذا الاقتطاع متى بلغ هذا الاحتياطي ١٠٠٪ من مقدار رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاستقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة.
والاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات التجارية القطري وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. ويجوز للجمعية العامة بناءا على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر سنويا اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري، ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة، ويقتطع جزء من الأرباح تحددها الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل، ومن ثم يتم توزيع المبلغ المتبقي من الارباح بعد ذلك على المساهمين أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة التالية وذلك بعد موافقة الجمعية العامة على ذلك.

حقوق المساهمين والصفقات الكبرى

قام بنك الدوحه باعتماد آلية محددة لحماية حقوق المساهمين في حالة إبرام البنك صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال البنك. حيث انه في حال عزم البنك على إبرام أي صفقة او مجموعة من الصفقات المتصلة تهدف الى امتلاك أو بيع أو تأجير أو مبادلة أو التصّرف (باستثناء انشاء الضمانات) بأصول البنك أو الأصول التي سيكتسبها البنك أو تلك الصفقات التي من شأنها تغيير الطبيعة الأساسية لعمل البنك والتي تتجاوز قيمتها الاجمالية (١٠٪) من القيمة السوقية للبنك أو قيمة صافي أصول البنك وفقاً لأخر بيانات مالية مُعلنة، وكان من شأن تلك الصفقة او الصفقات ان تخل بملكية رأس المال او قد تضر بمصلحة وحقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة، فان البنك سيقوم بعرض الامر على الجمعية العامة، وفي حال اعتراض المساهمين على تلك الصفقات، يجب أن يدون ذلك الاعتراض في محضر اجتماع الجمعية العمومية وان يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حقوق تلك المساهمين.

كما انه بموجب النظام الاساسي للبنك، يجوز للأقلية ممن يملك أقل من ١٠ الاف سهم من اسهم البنك ترشيح اي منهم لعضوية مجلس الإدارة ليكون ممثلاً للأقلية على أن تكون ملكيتهم مجتمعين ٠,٧٥٪ على الأقل من رأس المال وهي نسبة التملك المطلوبة للترشح لعضوية المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة عدم وجود أي اتفاقات مساهمين تخص هيكلة رأس المال وحقوق المساهمين.

ملكية الاسهم

تتوزع ملكية اسهم بنك الدوحه بحسب الجنسيه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على النحو التالي:

الجنسية	عدد الاسهم	النسبة
قطر	2,736,905,244	88.27%
مجلس التعاون	59,782,684	1.93%
دول عربية	28,692,729	0.93%
آسيا	8,566,789	0.28%
أوروبا	105,518,798	3.40%
أفريقيا	1,288,443	0.04%
أمريكا	131,946,870	4.25%
أخرى	27,765,463	0.90%
المجموع	**3,100,467,020**	100%

بلغ عدد المساهمين ٢,٩٥٤ مساهما كما في ٢٠٢١/١٢/٣١ ولا يوجد اي مساهم يمتلك اكثر من ٥٪ باستثناء دولة قطر (جهاز قطر للاستثمار بمساهمة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ١٧,١٥٪ وصندوق المعاشات (الهيئة العامة للتقاعد) بمساهمة بنسبة ٦,٦٧٪)، وذلك وفق النظام الأساسي للبنك.

حقوق أصحاب المصالح

يسعى بنك الدوحة للحفاظ على معاملة منصفة وعادلة لجميع أصحاب المصالح، ويراعي عدم التمييز على اساس العرق او الجنس او الدين بين اصحاب المصالح سواء المساهمين او ممن لهم صفة او مصلحة فيها كالعاملين، والعملاء وغيرهم.

قام البنك بوضع إجراءات موحدة للمكافآت وأسس تقييم الموظفين وذلك من خلال اعتماد نظام لتقييم الأداء والمكافآت والامتيازات الأخرى، بالاضافة الى تعزيز السلوك الأخلاقي من قبل موظفي البنك، لاسيما وانه يجب على كل موظف ان يلتزم بمبادئ المهنة الأخلاقية للبنك التي تنص على تقيد كل موظف بها. يتم التحقيق في أي انتهاكات للسلوك الأخلاقي واتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة.

كما يلتزم البنك بالمحافظة على حقوق اصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته على ان يرفق بطلبه ما يثبت صفته، ويلتزم البنك بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الاخرين، كما تم اعتماد الية لتلقي وفحص الشكاوي والبلاغات بشان كل ما يمس مصالح البنك مع ضمان سرية الشكوى او البَلاغ وحماية مقدمه، ويتم الرد علي تلك الشكاوي والبلاغات ضمن اجال محددة.

حق المجتمع ومسؤولية البنك الاجتماعية

يعدّ بنك الدوحة أحد المؤسسات المالية المتكاملة الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي وأحد أكثر المؤيدين الفاعلين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتجسد هذا التأييد في دعم البنك المستمر لمبادرات حماية البيئة والأنشطة الاجتماعية والجماعات التي تدعم الممارسات المستدامة. وقد تعزّزت مكانة البنك الريادية في مجال الاستدامة العالمية بعد اختياره للانضمام إلى مؤشر «FTSE4Good» للأسواق الناشئة، واحتفاظ البنك بمركزه القيادي في تصنيفات «إي إس جي إنفست» في مجال الاستدامة. كما تم اختيار البنك أيضًا للانضمام إلى مؤشر MSCI وبورصة قطر للاستدامة الذي تم إطلاقه في شهر نوفمبر من عام ٢٠٢١. وانطلاقاً من التزام البنك الراسخ بالقضايا البيئية والمشاركة المجتمعية على مدار العقود الماضية، كان بنك الدوحة أول مؤسسة مالية في قطر تصدر تقريرًا سنويًا للاستدامة يوضح نهج البنك في التعامل مع كافة الأطراف ذات المصلحة بما في ذلك استراتيجيته المتعلقة بالبيئة.

وبموجب ميثاق مجموعة بنك الدوحة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، اصبح البنك رائدًا في مجال التوعية بقضايا البيئة وتغير المناخ في قطر، وتتمثل رؤية البنك في قيادة الطريق كمؤسسة مصرفية خضراء من خلال تشجيع أصحاب الحسابات على التحوّل إلى الخدمات المصرفية اللاورقية. وإلى جانب هذه المنتجات، أصبح بنك الدوحة يحتل مركز الصدارة في قطر ومنطقة الشرق الأوسط في مجال دعم القضايا البيئية عبر أنشطته ومبادراته المتعددة على صعيد المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما يستضيف البنك ويُنظّم العديد من الأنشطة الخضراء الهادفة إلى تحفيز العملاء على المشاركة وزيادة الوعي البيئي لدى المجتمع وتشجيعهم على تبني الثقافة الخضراء ودعم البيئة.

لقد أطلق البنك منذ سنوات برنامجًا للمدارس البيئية وهو مخصص لقضايا البيئة من أجل تشجيع المدارس على المشاركة الفعالة في تطبيق أفضل الممارسات البيئية الصحيحة. ويكمن الهدف من هذه المبادرة في زيادة الوعي البيئي وتشجيع الأطفال في المدارس على أن يصبحوا من المناصرين للبيئة والمحافظين عليها منذ الصغر. ويقوم هذا البرنامج على توجيه ومساعدة ودعم طلبة المدارس والعمل معهم في مسيرتهم نحو الاستدامة البيئية من خلال توفير إطار عمل لترسيخ هذه المبادئ في عقول الطلبة. ويعمل هذا البرنامج بمرونة ويشجع على الإبداع والابتكار في الطريقة التي تخطط بها المدارس للتحوّل إلى مؤسسات صديقة للبيئة.

هذا وسيقوم البنك خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ بمراجعة أداء المدارس التي شاركت في برنامج المدارس البيئية خلال العام ٢٠٢١ من أجل تكريم المدارس الفائزة وتشجيع كافة المدارس على انتهاج الممارسات المراعية للبيئة.

وتتضمن مسؤولية البنك الاجتماعية تقديم الدعم والمساندة للطلاب الطموحين بصورة خاصة وشريحة الشباب بصورة عامة. ويطمح بنك الدوحة إلى أن يصبح طلاب المدارس قادة يافعين في تعزيز الوعي البيئي، وأن تسعى

المدارس باستمرار لمناصرة قضايا البيئة لجعل العالم مكان أفضل للعيش من خلال تمكينهم من إحداث تأثير إيجابي لصالح البيئة والمجتمع.

هذا ويتطلع بنك الدوحة إلى مستقبل واعد تتوفر فيه خدمات وخبرات مصرفية أفضل لعملاء البنك وعائدات أكبر للمساهمين وظروف عمل أفضل للموظفين. وقد أصبح البنك، بصفته أحد الداعمين الرئيسيين للتنمية المستدامة في دولة قطر، أول بنك قطري ينضمّ إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وهو مبادرة من الأمم المتحدة ترمي إلى تشجيع الشركات في جميع أنحاء العالم على تبني سياسات مستدامة ومسؤولة اجتماعيًا. كما أن البنك هو أحد الداعمين الفاعلين للبرنامج الوطني «قطر نظيفة وخضراء»، وذلك تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، مع استمراره في دعم برنامج المدارس البيئية في قطر. وتوفر الأنشطة الخضراء قاعدة لبناء وعي عالمي بقضايا البيئة، كما أنها تعزز التعاون بين المنظمات والشركات الدولية المتخصصة في التقنيات البيئية والطاقة المستدامة.

هذا ويشدّد مجلس إدارة بنك الدوحة على استمراره في بذل كافة الجهود اللازمة لدعم التنمية البيئية والتي من شأنها في نهاية المطاف أن تدعم مسيرة التنمية في البلاد ككل. كما ويتطلع البنك أيضاً إلى تعزيز دوره في المحافظة على البيئة ودعم مساعي المنظمات الوطنية الأخرى الهادفة إلى الحدّ من تدهور الأنظمة البيئية والمحافظة على الموارد المتجددة وغير المتجددة.

وينتهج بنك الدوحة على الدوام سياسة بيئية واضحة المعالم تبنّت العديد من المبادئ الإرشادية الصديقة للبيئة مثل تقليل استخدام الأوراق وإعادة استخدامها وتدويرها. وقد تمكّن بنك الدوحة من الوصول إلى قطاع أكبر من المجتمع من خلال أنشطته المتعددة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يلتزم البنك بالفعل بزيادة الوعي الاجتماعي بالقضايا البيئية ويركز على التحديات الاقتصادية التي يواجهها العالم والمنطقة. ومن بين المبادرات التي تبناها البنك لدعم جهود الدولة الرامية لتحقيق رؤيتها نحو «قطر خضراء» ما يلي:

- إطلاق موقع إلكتروني مخصص للصيرفة الخضراء
- برنامج المدارس البيئية
- تنظيف الشواطئ
- الحسابات الخضراء وكشوف الحساب الإلكترونية
- المعاملات المصرفية اللاورقية
- المنتجات المصرفية الخضراء، مثل الرهون العقارية الخضراء
- غرس الأشجار
- لجنة الصيرفة الخضراء
- لجنة المدارس البيئية
- المشاركة في الأحداث العالمية المرتبطة بحماية الكرة الأرضية
- سباق الدانة الأخضر السنوي للركض
- حملات التوعية من خلال أجهزة الصراف الآلي
- النماذج الخضراء – حيث يتم توجيه نموذج فتح الحساب الإلكتروني والنماذج المقدمة إلى قسم المبيعات المباشرة
- إعادة تدوير الأوراق والنفايات:
  - يتم فرز القمامة القابلة للتحلل وغير القابلة للتحلل في جميع مقرات البنك.
  - يتم فصل جميع الأوراق الممزقة والكرتون الفارغ غير القابل للاستخدام لأغراض إعادة التدوير.
  - لدى البنك مورّد مسؤول عن جمع الأوراق لإعادة التدوير بشكل منتظم.
- ساعة الأرض
- استخدام الإضاءة الطبيعية، وأضواء LED، ومثبتات التيار الكهربائي، وأنظمة الإقفال التلقائي، الخ:
  - تركيب مصابيح LED فقط لجميع المشاريع الحديثة والجارية.
  - استبدال لمبات الهالوجين القديمة بمصابيح LED لتوفير الطاقة.
  - اتباع نظام التحكم في الإضاءة الذي يتوقف عن التشغيل تلقائيا بعد ساعات الدوام الرسمي.
- اتباع أحدث أنظمة إدارة المباني في التدفئة، والتهوية، وتكييف الهواء، جنبا إلى جنب مع الأنظمة الميكانيكية الأخرى التي تتحكم باستخدام الطاقة والمحافظة عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لبنك الدوحة موقع إلكتروني للصيرفة الخضراء متاح على شبكة الإنترنت (www.dohagreenbank.com). ويعرض هذا الموقع المبادرات المختلفة التي اتخذها البنك والأنشطة التي يعتزم القيام بها والمشاريع والخدمات والمنتجات التي يخطط لإطلاقها، كما يضم مقالات ومقاطع فيديو متعلقة بالبيئة. ومن بين هذه الأنشطة والبرامج إطلاق حملات لغرس الأشجار وتنظيف الشواطئ وإعادة تدوير النفايات والمخلفات وإدارتها. ومن ناحية أخرى تم تصميم كتيبات ونشرات ولوحات إعلانية تتضمن الشعار الأخضر لبنك الدوحة وهو: «حافظ

على البيئة مع بنك الدوحة – إنه الشيء الصحيح الذي ينبغي فعله»، بهدف توصيل رسالة البنك الخضراء إلى العامة وزيادة حجم التعاون بين القطاعات المختلفة في المجتمع من أجل الوصول إلى عالم أفضل.

لقد اتخذ بنك الدوحة تدابير استباقية مختلفة لمعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري وتداعياتها، وحرص على غرس مفهوم ترشيد الطاقة لتصبح جزءا من ثقافة المؤسسة العامة. كما يشجع بنك الدوحة موظفيه وباستمرار على تقديم أفكارهم بشأن ترشيد الطاقة وتتم مكافأتهم عليها. وفي هذا السياق يحرص البنك على أن يكون كياناً محايداً للكربون، حيث تم بالفعل حثّ فروع ودوائر البنك المختلفة على ترشيد الطاقة في مقار عملهم من خلال إطفاء الأنوار وأنظمة التكييف والمعدات الأخرى عند عدم استخدامها، إضافة إلى ترشيد استخدام المياه والتنقل معا لاستخدام عدد أقل من السيارات وعدم استخدام المواد غير القابلة للتحلل وتشجيع إعادة تدوير المخلفات والتخلص الصحيح منها، إضافة إلى شراء السلع والبضائع الصديقة للبيئة، وما هذه التدابير إلا خطوات بسيطة إلا أنها ستحدث فرقًا كبيرًا.

وإضافة إلى ذلك، تم دمج الوعي البيئي في عمليات بنك الدوحة اليومية من خلال جلسات تبادل المعرفة والمعاملات المصرفية اللاورقية وتنظيم حملات التوعية بشأن المسؤولية الاجتماعية للعمل تدريجيًا على غرس «الثقافة الخضراء» في المؤسسة. كما تساعد الخدمات والمنتجات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها بنك الدوحة في التقليل بصورة كبيرة من استخدام الورق وهدره والحدّ من انبعاثات الكربون. كما تشجع عملاء البنك على المحافظة على البيئة أثناء ممارستهم لأنشطتهم المختلفة. هذا وتركز مبادرات المسؤولية الاجتماعية على الندوات وجلسات تبادل المعرفة وحملات التوعية بالإضافة إلى دعم الأنشطة الثقافية والنشرات الإلكترونية وزيارة المدارس والتبرعات الخيرية وغيرها.

ويحرص بنك الدوحة بانتظام على إقامة سباق الدانة الأخضر للجري، والذي يعد أحد أهم الحملات التي ينظمها البنك وتهدف إلى زيادة الوعي وتشجيع الأفراد على مناصرة قضايا البيئة خلال أنشطتهم الحياتية اليومية، حيث يجمع مشاركين من مختلف الفئات العمرية والمجتمعية والجنسيات ممن يقبلوا بحماس للمشاركة في السباق. وفتحت الفعالية الباب لمشاركة المحترفين الرياضيين وفئات عمرية مختلفة من النساء والرجال ومحبي الرياضة وعدد من الجمعيات الاجتماعية والثقافية. وقد استضاف البنك هذا الحدث طوال الخمسة عشر عامًا الماضية، إلا أنه قام بتأجيل نسخة العام ٢٠٢١ نظرًا للظروف الخاصة بجائحة كورونا. ويخطط البنك لاستئناف استضافة سباق الدانة الأخضر للجري في العام ٢٠٢٢ بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية المعنية بالدولة.

يحرص بنك الدوحة على دعم جميع المبادرات التي لها تأثيراً إيجابياً على حياة الفئات الأقل حظاً من المجتمعات. وكجزء من هذا الالتزام، يعمل البنك في كل عام على تقديم مساعدات مالية إلى مؤسسات غير ربحية رائدة في قطر، وقد تطور هذا التقليد ليصبح جزءاً لا يتجزأ من برنامج المسؤولية الاجتماعية لبنك الدوحة. واستمرارًا لدوره الوطني والمجتمعي وحرصه على الالتزام بمسؤولياته الاجتماعية، قدّم بنك الدوحة تبرعات لدعم مبادرة قطر الخيرية «علمني»، وكذلك حملة «الشتاء الدافئ» التي أطلقها الهلال الأحمر القطري.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

قام بنك الدوحة بالمساهمة بمبلغ ١٧/٥٧٦ مليون ريال قطري لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية وهي تمثل نسبة ٢,٥٪ من صافي أرباح البنك السنوية عن عام ٢٠٢٠ تماشياً مع القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ المعدل بالقانون رقم ٨ لعام ٢٠١١. علماً بأنه سيتم تحديد مساهمة البنك لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية عن عام ٢٠٢١ بعد اعتماد نتائج اعمال البنك خلال عام ٢٠٢٢.

فروع البنك ومكاتب التمثيل والشركات التابعة

فعلى الصعيد المحلي بلغ إجمالي عدد شبكة الفروع المحلية العاملة داخل دولة قطر ٢٤ فرعاً ومكتبين دفع و٣ فروع إلكترونية، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ٩٦ جهاز من ضمنها ثلاثة أجهزة بدولة الإمارات العربية المتحدة وجهازين بدولة الكويت وثلاثة أجهزة بالهند. وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك ٦ فروع خارجية منها فرعين في كل من إمارة دبي وإمارة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع في دولة الكويت و٣ فروع في كل من مومباي وكوتشي وتشيناي في دولة الهند، هذا بالإضافة إلى ١٤ مكتبا تمثيليا في كل من سنغافورة وتركيا واليابان والصين والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وكندا وهونج كونج وجنوب أفريقيا وبنجلاديش وسيريلانكا ونيبال.

كما يمتلك البنك أيضا شركتي الدوحة للتمويل المحدودة وبنك الدوحة للاوراق المالية المحدودة وهي مسجلة في جزر الكايمن وكذلك شركة شرق للتأمين مسجلة في مركز قطر للمال، وهي جميعها شركات تابعة مملوكة للبنك بالكامل، إضافة إلى حصة استراتيجية بنسبة ٤٤,٠٢٪ من رأس مال إحدى شركات الوساطة الهندية تسمى بشركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وتمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الحوكمة ٢٠٢١

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات والتشريعات الأخرى والكيانات القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية («هيئة قطر») كَلّفَنا مجلس إدارة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) («البنك») للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس الإدارة لما إذا كان لدى البنك عملية جاهزة للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كان البنك ملتزمًا بـ متطلبات النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة البنك مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي متطلبات المادة ٤ من النظام. قدّم مجلس الإدارة «تقييمه فيما إذا كان لدى البنك سياسة مطبقة للامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وامتثال البنك لمواد النظام» («البيان»)، والذي تمت مشاركته مع كي بي أم جي بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٢ وأرفقها كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان بشكل صحيح، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية أيضا عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح التي تنطبق على أنشطة البنك.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعده البنك وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، «عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى ذو معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، لدى البنك سياسة مطبقة للامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كان البنك يمتثل لمتطلبات مواد الرمز كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كأساس لاستنتاجنا للتأكيد المحدود.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين «قواعد السلوك الأخلاقي

للمحاسبين المهنيين (متضمنا المعايير الدولية للاستقلالية)» (قواعد السلوك الأخلاقي)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لالتزام البنك لمكونات النظام وظروف أخرى للارتباط، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن تنشأ عنها أخطاء جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهم لالتزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد النظام وظروف أخرى للارتباط، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف.

وتضمن ارتباطنا تقييم مدى ملاءمة التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام البنك بالنظام، وتقييم مدى ملاءمة الأساليب والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية أو فعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق من التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة مواد النظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام البنك بالنظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام البنك بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات الحوكمة ، وغيرها).

كجزء من هذا الارتباط، لم نقم بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركات السنوي للبنك والتي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في تقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

تم أُعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية ، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود المتأصلة في بعض المعايير النوعية في تطبيق قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام ، فإن العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة و المتطلبات القانونية تعتمد على الموظفين الذين يطبقون الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال ، وفي بعض الحالات لن يحتفظ بسجلات التدقيق.

المعايير

معايير هذا الارتباط هي تقييم عملية الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والالتزام بمواد النظام.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى البنك نظام قائم للإلتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والتزام البنك بمواد النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. الي أقصى حد يسمح به القانون لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في البنك ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١ مارس ٢٠٢٢
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

* المرفقات: بيان الإدارة حول الالتزام بالنظام وقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

عام

مجلس إدارة بنك الدوحة «ش.م.ع.ق» («البنك») والشركات التابعة له (مجتمعة «المجموعة») هو المسؤول عن إنشاء والحفاظ على الرقابة الداخلية المناسبة على التقارير المالية («الرقابة الداخلية على التقارير المالية») على النحو المطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة»). إن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية تم تصميمها لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتتضمن الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضًا ضوابط وإجراءات الإفصاح الخاصة بنا المصممة لمنع الأخطاء.

مخاطر في التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في التقارير المالية في أنه إما أن البيانات المالية الموحدة لا تُعرض بصورة عادلة بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو أن نشر البيانات المالية الموحدة لا يتم في الوقت المناسب. ينشأ الافتقار إلى العرض العادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من حسابات أو إفصاحات البيان المالي على أخطاء (أو حالات سهو) جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية الموحدة.

لتقييد مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول ولكن ليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية. لقد قمنا أيضًا بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة وفقًا للمعايير المقررة في إطار العمل المتكامل – للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي («لجنة المؤسسات الراعية»). توصي لجنة المؤسسات الراعية بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام ضوابط الرقابة الداخلية. نتيجة لذلك، عند إنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية، اعتمدت الإدارة أهداف البيان المالي التالية:

- الوجود / الحدوث – الأصول والمطلوبات موجودة والمعاملات قد أُجريت؛
- الاكتمال – يتم تسجيل جميع المعاملات، وإدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة؛
- التقييم / القياس – يتم تسجيل الأصول والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية – يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول ومطلوبات؛
- العرض والإفصاح – التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن مدى حسن تصميمه وتشغيله، يمكن أن يوفر تأكيداً معقولاً ولكن ليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام ضوابط الرقابة الداخلية هذا. وبالتالي، قد لا تمنع ضوابط الإفصاح والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية جميع الأخطاء وحالات الاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام ضوابط المراقبة الداخلية حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب اعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

المهام المعنية في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع مهام الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية الموحدة. نتيجة لذلك، يشارك بتشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية موظفين ذوي مهام مختلفة في جميع أنحاء المنظمة.

ضوابط للحد من مخاطر أخطاء التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل من احتمال وجود أخطاء في البيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف على السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات؛
- التشغيل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية؛
- وقائية أو كشفية بطبيعتها؛
- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. تتضمن الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة ضوابط على مستوى الكيانات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النشر، في حين أن الضوابط التي لها تأثير مباشر يمكن أن تكون، على سبيل المثال، تسوية تدعم مباشرة بند الميزانية العمومية؛
- ميزة المكونات الآلية و/أو اليدوية. الضوابط التلقائية هي وظائف تحكم مضمنة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه تطبيق ضوابط المهام وعملية التحقق من الواجهة على اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل ترخيص المعاملات.

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية

للسنة المالية ٢٠٢١، أجرت المجموعة تقييمًا رسميًا لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية مع مراعاة الآتي:

- خطورة أخطاء البنود المدرجة في البيان المالي الموحد، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية وقابلية بند البيانات المالية لحدوث خطأ فيه؛
- قابلية تعرض الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل بشكل إجمالي، طبيعة وتوقيت وكمية الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل تقييم ما إذا كان تصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعال. يتم الحصول على الأدلة نفسها من الإجراءات المدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصًا لأغراض تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضًا مكونًا مهمًا للتقييم، حيث إن مثل هذه الأدلة قد توجه انتباه الإدارة إلى مشكلات الرقابة الإضافية أو قد تدعم النتائج.

وتضمن التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في مختلف العمليات بما في ذلك عمليات الإقراض ومخاطر الائتمان (الشركات والأفراد)، وسحب الودائع، والخزينة (التحوط وإدارة المخاطر وتمويل الاستثمار)، وعملية طلب الخدمات وشرائها (Procure to pay)، والموارد البشرية والالتزام والتمويل التجاري ودفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية. وتضمن التقييم أيضًا قياس لفعالية تصميم وتنفيذ تشغيل عناصر الضوابط الرقابية على مستوى المؤسسة، والإفصاحات، والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات.

نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية وتوصلت إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

سنجاي جين
رئيس الإدارة المالية بالإنابة

راهافان سيتارامان
الرئيس التنفيذي للمجموعة

عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب

تقرير التأكيد
المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المساهمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية («هيئة قطر») كَلّفَنا مجلس إدارة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) («البنك») وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة») للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية («الرقابة الداخلية على التقارير المالية») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ («البيان»).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة البنك مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه.

يتضمن البيان، الموقّع نيابة عن مجلس الإدارة والذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٢ والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفاعليتها التشغيلية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات إدارة مخاطر الإقراض والائتمان (للشركات والأفراد)، وتلقي الودائع، والخزينة والاستثمار وتمويل المتاجرة والشراء إلى الدفع، ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية، والضوابط العامة على تقنية المعلومات، والضوابط على مستوى الشركة، وضوابط الإفصاح، والالتزام، والموارد البشرية؛
- تصميم وتنفيذ وفحص الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛ و
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي والمعروف بـ COSO («لجنة المنظمات الراعية» أو «إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن أيضا وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص بيان إطار عمل الرقابة الداخلية الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، «عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. الذي يتطلب التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على تأكيدٍ معقولٍ حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، منٍ جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (الذي يتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا أيضا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة،
- تقييم كفاية التالي:

- مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
- مستندات الرقابة على مستوى المنشأة والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
- مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
- ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.

- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الاجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الاجراءات ، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
- فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة. لم نحصل على المعلومات الأخرى التي ستدرج في التقرير السنوي الذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للمجموعة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة.

قد لا يكون التقييم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه مناسبًا لفترات مستقبلية إذا حدث تغييرًا في الظروف أو تراجعًا في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

تم اعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استنادًا إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها وفاعليتها التشغيلية. وضعت المجموعة أهداف الرقابة داخليًا استنادًا إلى المعايير الواردة في إطار عمل اللجنة.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسبٍ لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

في رأينا، وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أن الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية صُممت وطُبقت بصورة صحيحة وتعمل بشكل فعّال وفقاً لإطار COSO كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في البنك ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١ مارس ٢٠٢٢
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣